الملخص رقم ١١ للعدالة المناخية

الولايات المتحدة والمفاوضات حول المناخ

تشرين الثاني ٢٠١٠، كانكون

المعلومات المفاتيح

- لقد قضت صناعة الوقود الأحفوري وسياسة الاستقطاب على تشريعات الولايات المتحدة الخاصّة بالمناخ وأثرت سلباً على مساهمتها في محادثات المناخ الدولي.
- لقد تصرّفت إدارة أوباما بشكل عدواني وغير عادل في المفاوضات حيث حاولت ابتزاز الدول النامية لتقدّم تنازلات غير منطقيّة.
- اقترحت إدارة أوباما "نموذجاً جديداً" من التعهدات الطوعية – بدلاً من تعهّدات التخفيض الملزمة والقائمة على العلم- مما يهدّد بإضعاف بنية المناخ الحالية.
- على إدارة أوباما أن توقف الإدّعاء أنّ بإمكانها تمثيل القائد على الصعيد الدولي، وأن تبدأ قيادتها المحلّية في تأدية واجباتها تجاه مواطنيها وتجاه العالم.

تكتيكات فاشلة

في الفترة التي تسبق مؤتمر قمة كوبنهاغن التابع للأمم المتحدة في كانون الأول ٢٠٠٩، و في الشهور التي تلت هذا الحدث شعر عدد من البلدان أنه مضطر الى التغاضي عن جهود الولايات المتحدة لإضعاف سياسات المناخ الدولي لأنه اعتقد أن هذا هو السبيل الوحيد لاشراكها، نظراً إلى الحالة غير المستقرة للتشريعات المحلية الخاصة بالمناخ في الولايات المتحدة .ومع ذلك لم يوافق مجلس الشيوخ الأميركي على تشريع المناخ في عام ٢٠١٠، وبالتالي لم يصبح قانوناً.

وأظهرت انتخابات تشرين الثاني ٢٠١٠ في الولايات المتحدة أنّها بعيدةٌ كلّ البُعد عن المشاركة في موضوع المناخ. فمعظم الجمهوريين الجدد بالإضافة إلى مجلس الشيوخ لا يعترفون بقضيّة المناخ. فسلطة مجلس النوّاب اليوم بين أيدي الجمهوريين، وعلى رأسهم جون بوينر، الرجل المحافظ جداً والمعروف لقوله "إنّ فكرة أنّ ثاني أكسيد الكربون مادّة مسببة للسرطان ومضرّة للبيئة فكرة هزلية ومضحكة".

الولايات المتحدة تسعى إلى تخفيف الجهود العالمية للتخفيض

تُعتَبر الولايات المتحدة الدولة الثرية الوحيدة التي لم تصدّق على بروتوكول كيوتو وهو الأداة العالمية الوحيدة المتعلقة بتغير المناخ، والتي تحتوي على أهداف لخفض الانبعاثات ملزمة قانونياً. وتنتهي الفترة الأولى للحدّ من الانبعاثات بموجب بروتوكول كيوتو في العام ٢٠١٢، ثمّ يفترض أن تبدأ فترة جديدة من التعهّدات.

وبدلاً من دعم هذه الفترة الثانية من التعهّدات في المحادثات حول المناخ في كانون الأول ٢٠٠٩ في كوبنهاغن، دافعت الولايات المتحدة عن "اتفاق كوبنهاغن" وهو وثيقة الضعيفة وغير ملزمة تقوم على تعهّدات وطنيّة للحدّ من الانبعاثات الذي تشرع به البلدان بغضّ النظر عن العلم والمساواة والتعهّدات الوطنية. (يعيّن بروتوكول كيوتو أهداف التخفيف الإجمالية والفردية للدول المتقدمة).

وتزعم الولايات المتحدة عدم أخذ موقف من بروتوكول كيوتو، ولكن المقاربة "المبنية على التعهّد" التي تدعو إليها تشكّل محاولة فعليّة لاستبدال البروتوكول ببديل أضعف منه بكثير.

سلوك سيّئ في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول المناخ

تصرّفت الولايات المتحدة بشكل عدواني في ما يتعلق بالمفاوضات حول المناخ الدولي ساعية إلى الحصول على تنازلات من البلدان النامية. على سبيل المثال، مارس المبعوث الأميركي الخاص حول المناخ تود ستيرن ضغوطاً في محاولة منه لتحويل عبء مواجهة تغيّر المناخ على كثير من البلدان النامية عبر دعوته إلى اتفاقٍ "متساوٍ قانونياً" مع "الأمور الملزمة لكلّ الدول، باستثناء الدول الأقل نمواً".

في مثالٍ آخر، ولإجبار البلدان النامية على الالتزام باتفاق كوبنهاغن، هدّدت إدارة أوباما بحجب أموال المناخ عن هذه البلدان المعارضة للاتفاق. وقد نفّذ أوباما هذه التهديدات مع بوليفيا والإكوادور.

وقد هدّدت الولايات المتحدة مؤخراً بعرقلة إنشاء صندوق المناخ العالمي في كانكون إن لم تنفّذ مطالبها بشأن التخفيض والشفافية من قبل البلدان النامية والصين على وجه الخصوص.

وقد أطلق ستيرن إنذاراً في حوار جينيف حول تمويل المناخ في أيلول قائلاً:

"نحن لن نحرّك ساكناً في موضوع الصندوق الأخضر (وهو صندوق مناخي ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول المناخ لمساعدة البلدان النامية على التكيّف والتخفيض في ظلّ التغيّر المناخي) وبشأن المئة مليار دولار (التي وعدت الولايات المتحدة بتسديدها على المدى الطويل)، إن لم يبدأ التحرّك بشأن القضايا التي كانت محور اتفاق كوبنهاغن بما في ذلك التخفيض والشفافية".

وقد دفع هذا التصريح وعدد من التصريحات الأخرى بالكثيرين في المجتمع المدني والدول النامية إلى اتهام الولايات المتحدة بالتعاطي مع موضوع التمويل المناخي كرهينةٍ له بطريقةٍ غير أخلاقيّة.

الطريق المستقبلي

التخفيض. من الواضح أن السياسة الداخلية في هذا الوقت لن تسمح للولايات المتحدة بقيادة الجهود العالمية لمعالجة تغير المناخ . وعلى إدارة أوباما وقف التظاهر بأنه يمكنها أن تقود وتوقف جهودها الرامية لإدخال بقيّة البلدان إلى مستوى متدنٍّ من الطموح، في حين ما تتطلبه أزمة المناخ هو طموح أكثر بكثير من جميع البلدان المتقدمة.

في العام ٢٠٠٧، وضع المفاوضون حول المناخ العالمي حلاً لتقريب المسافة بين الولايات المتحّدة التي تتقدّم ببطئٍ شديد والتحرك العالمي على صعيد المناخ، وقد نال هذا الحلّ على دعم إدارة بوش. وتضمّنت خطة عمل بالي ٢٠٠٧ عدداً من الأمور المفروضة على الولايات المتحدة: مقطع خاص (المقطع ١-ب (ي)) لضمان أن تقوم الولايات المتحدة بالحدّ من الانبعاثات مقارنةً مع حدّ الانبعاثات الذي تقوم به الدول الثرية الأخرى في ظلّ مفاوضات بروتوكول كيوتو.

بدلاً من السعي إلى نسف بروتوكول كيوتو، على الولايات المتحدة أن تقوم بالتزامات (لترفع نسبتها المنخفضة والمخزية: ٣-٤% عن مستويات العام ١٩٩٠ بحلول العام ٢٠٢٠)، تحت قسمها الخاص من خطّة عمل بالي، في حين يواصل غيرها من الدول خفض الانبعاثات بموجب البروتوكول.

ويسمح هذا للعالم المضي قدماً وتفادي خطر وجود فجوة بين فترتَي الالتزام اللتين يمكن أن تختفي خلالها الأهداف الملزمة بخفض الانبعاثات في البلدان المتقدمة الأخرى. وبدلاً من أن يواصل الاتحاد الأوروبي في استراتيجيته القاضية باللحاق بالولايات المتحدة، عليه أن يعود من جديد إلى دوره كزعيمٍ في هذا المجال وأن يتبنّى أهداف الانبعاثات الملزمة والعادلة والمبنيّة على العلم.

التمويل

على الولايات المتحدة أن تتراجع عن تهديدها بالإبقاء على تمويل المناخ كرهينة. وبينما تمّ مدح إدارة أوباما في وقتٍ مسبق من هذه السنة لكونها الدولة المتقدمة الأولى للدخول في المحادثات حول إنشاء صندوقٍ عالمي للمناخ، بات فريق أوباما المتعلّق بالمناخ يهدّد بتخريب هذه العملية.

يتعيّن على الولايات المتحدة العمل على إنشاء صندوق عالمي للمناخ في كانكون تحت سلطة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول المناخ الموضوعة داخل الاتفاقية. ولا يجب أن يتمتّع البنك الدولي – الذي يتمتّع برصيدٍ فقيرٍ من الحكم الديموقراطي والعدالة الاجتماعية والبيئية- بأي دور في صندوق المناخ العالمي. وعلى الولايات المتحدة أيضاً أن تلتزم بالمساهمة بنصيبها العادل من تمويل المناخ من المصادر العامّة.

الملخص رقم ١١ للعدالة المناخية – الولايات المتحدة والمفاوضات حول المناخ

القضايا الرئيسية للتفاوض

- على الولايات المتحدة أن تدعم نظاماً دولياً للمناخ مبنيّاً على المساواة تلتزم من خلاله الدول المتقدمة بما فيها الولايات المتحدة بوضع حدّ للانبعاثات.
- على الولايات المتحدة أن تقوم بالتزامٍ بوضع حدّ للانبعاثات كذلك المذكور في خطة عمل بالي المصممة لهذا الهدف وأن توقف سعيها إلى القضاء على بروتوكول كيوتو.
- على الولايات المتحدة أن تدعم إنشاء صندوق المناخ العالمي في كانكون المصمّم تحت سلطة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول المناخ، ولا يمكن أن يتمتّع البنك الدولي بأي دور في هذا الصندوق.
- على الولايات المتحدة أن تلتزم بنصيبها العادل من تمويل المناخ من المثادر العامّة.